الحزب الوطنى الديمقراطى
الأمانة العامة
لجنة الشئون الإقتصادية والمالية

لقاء العمل السنوي الخامس

موضوع الحوار

الرؤية المستقبلية لمنظومة العمل الوطنى

الإطار الفكري ـ وبرامج التنفيذ

١٦ – ١٧ يناير ١٩٩٦

استراتيچية التنمية الشاملة فى ظل التحديات الداخلية ومؤثرات التكتلات الاقتصادية الخارجية

ورقة مقدمة من
مصطفى رضوان

لقد مضى على موتمرنا السنوى الرابع عام كامل... حيث كان موضوع المؤتمر عن القدره التنافسيه للاقتصاد المصري... والتحديات الجديدة... ومداخل المواجهة وهكذا تمر السنون... فبينما كنا نواجه تحديات اتفاقية الجات... ونناقشها للتغلب على منافستها بالرؤى العلمية الاقتصادية وبالفكر المتحضر... الذى أوصلنا إلى ضرورة العمل لتحقيق القدرة التنافسية لاقتصادنا المصرى حتى نحقق الإنطلاقه للتنمية... فها نحن اليوم... وقد ظهرت على الساحة بمنطقة الشرق الأوسط قوى جديدة... وتكتلات عالمية... تعرض أفكارا وأطروحات... للتعاون الاقتصادى لفتح الأسواق... ولاختراق الحدود... دون أية قيود... واهمها..

١ ـ اتفاقية الشراكة الأوروبية:

تقدمت بها مجموعة دول الاتحاد الأوروبى العملاقة... والتى خرجت من صيغة دول السوق الأوروبية المشتركة... إلى صيغة أهم وأشمل من خلال معاهدة ماستريخت... حيث حققت وحدة اندماجيه كاملة... بين بعضها البعض وأصبحت تمثل تكتلا اقتصاديا عالميا... من خلال دول غنية كبيرة ذات قدرة تنافسية فائقة متقدمة علميا وتكنولوجيا... إلا أنها بالرغم من كل ذلك.. فلم تجد المتنفس الحقيقى لها وتطلعت إلى فتح أسواق أخرى لتصريف منتجاتها... وكانت بعيدة النظر فى تطلعاتها إلى سوق الشرق الأوسط حيث وجدت أمامها الفرصة سانحة... فى ظل وجود مناخ ملائم بدأ يسود المنطقة من خلال راية السلام التى بدأت ترفرف... وتعلو... لوضع حد للصراع العربى الإسرئيلي... مما شجع هذه المجموعة الدولية... إلى عرض اقتراح اتفاقية الشراكة... مع دول المنطقة وتقديم عدة تسهيلات والتزامات بهدف إنماء اقتصادها والوصول به إلى العالمية وتأهيله... للتفاعل مع الاقتصاد العالمي... إلى جوار ما ستقدمه من دعم مادى لتطبيع أقتصادها وتأهيله... وهدا التطلع السريع من دول هذه المجموعة ليس بالشيء الغريب... لاقتناعها بمكانة سوق دول الشرق الاوسط... بخاصة مصر... فهى تعتبر أكبر سوق اقتصادى بين دول المجموعة باعتبار موقعها الجغرافى المتميز... على البحر الابيض... ومركزها الاستراتيجى كإحدى البوابات لأسواق الشرق الأوسط كما أنها عند مفترق الطرق بين أسواق اوروبا... وباستطاعتها القيام بدور مهم فى إطار التنافس الوارد للفرص المتاحة بأسواق الدول العربية التى لاتقل سكانها عن ٣٠٠ مليون نسمه... بالإضافه إلى كل ما تملكه من دور حيوى فى استثمار إمكانيات السياحة وإقامة شبكات المواصلات والاتصالات الجوية والبحرية والأرضية... لتيسير تحركات الأفراد والسلع فى دائرة هذه المنطقة... وفى الأسواق الخارجة... الأمر الذى ينبىء بعظمة دور مصر الحيوى نحو تحقيق التنمية والارتفاع بمعدلات نمو الناتج القومي... الذى لم يصل بعد إلي٥٠ مليار دولار سنويا... بالرغم من بلوغ ... اجمالى هذا الناتج القومى لدى إسرائيل ٨٠ مليار دولار سنويا وهى دولة الـ ٥ مليون نسمة... كما وأن متوسط دخل الفرد بها بلغ أكثر من ١٢ ألف دولار سنويا ... فى حين أننا لم نجاوز٦٨٠ دولار... الأمر الذى يتطلب منا سرعة النهوض باقتصادنا... حتى يستطيع أن يحقق أعلى المعدلات والمؤشرات الاقتصاديه المتقدمة بعد التغلب على كافة التحديات الداخلية.

٢ ـ مؤتمر قمة عمان... أكتوبر ١٩٩٥ م:

وهوأحد التطلعات الخارجية التى توجهت إلى هذه المنطقة الحيوية... بعد مشروع السوق الشرق أوسطيه... ومؤتمر الدار البيضاء والذى كان بمثابة التمهيد لغيره من المؤتمرات الجاده والهادفه والتى سيكون لها تاثير

كبير على النمو والاتحاد الاقتصادى بمنطقه الشرق الأوسط وقد عقد هذا المؤتمر بمدينة عمان بالاردن.. وقد شاركت مصر فيه بجهد ملموس.. والذى بات واضحاً أمامة ان هناك حتمية حقيقية لدور مصر الحيوى والكبير والذى سيكون له إن شاء الله مؤثرات كبيرة لتحقيق كافة متطلبات التنمية ...

٣ ـ مؤتمر برشلونة... نوفمبر ١٩٩٥م:

وهو يتضمن دعوة أكيدة للمشاركة مع دول المجموعة... ويهمه التقرب لهذه السوق العملاقة... والتى ستصبح فى المستقبل أحد النمور الجديدة...

وفى ضوء كافة هذه الاطروحات المعروضة... فإنه قد حان الوقت.. وأن الأوان أمامنا إلى تحقيق ما نصبو إليه من خلال تحقيق التوصيات المنبثقة فى مؤتمرنا السابق وهو المؤتمر الاقتصادى الرابع الذى عقد فى ٢٩، ٣٠ يناير ١٩٩٥ الماضى ليس باعتبارها أمال ولكن بالتأكيد على الألتزام بتنفيذها من خلال خطة طموحة تنتهى بانتهاء سنة ٢٠١٢... وسوف نتحدث فيما بعد عن نتائج هذه التطلعات والاطروحات والتصور المستقبلى لمؤثراتها ومدى ايجابياتها نحو تحقيق... اقتصاد قوى ومتين قادر على مواجهة التحديات... ويتمشى مع التطلعات والرؤية المستقبلية... ومن خلال استراتيجية محددة للتنمية.. تهدف إلى التغلب على التحديات التى تواجهنا من خلال مشاكلنا الداخلية.

تصور لآليات الرؤية المستقبلية وتحليلها فى ضو. أحداث الساحة العالمية

أولاً: الرؤية الحيادية نحو الأطروحات المعروضة:

ليس من المألوف أو المقبول أن ننظر للأحداث القائمة سواء أكانت فى صورة تحديات أو صعوبات ومشاكل بأنها من الأمور المستحيلة التى لا تقبل التغلب عليها... بل على العكس فإن إرادة التحدى لمثل هذه المشاكل تتطلب منا عدم التخوف والرهبة وتعتبر هى القوة الدافعة للنهوض بالاقتصاد المصري... وإلا سنعجز عن وضع أية تجارب... ونقف فى مكاننا متجمدين خاصة لو كانت هذه الاحداث تتعلق بفتح الحدود دون قيود بما يساعد على تنمية الاقتصاد... فى ضوء العروض الأجنبى المطروحة على الخريطة الآن... بشأن التحرر المطلق وفتح الأسواق بلا حدود... سواء فى ظل... السوق الشرق أوسطية... أو اتفاق الشراكة الأوربية... أو مؤتمر قمة عمان كما أسلفنا... فكلها تهدف إلى التنمية... وهى لا تختلف كثيرا عن اتفاقية الجات... التى وافقنا على الانضمام إليها وصدر القانون الخاص بها خلال الدورة التشريعية الماضية... وبالتالى فإن هذه الأطروحات الماثلة على الخريطة سواء أكانت فى شكل مؤتمرات فإنها ستنتهى إلى قرارات محددة تلتزم بها الدول المؤتمرة... وإذا كانت فى صورة اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف... ستنتهى كذلك إلى توقيع بروتوكول مع دول الاتفاق... طبقا لقواعد وأصول تقوم على أسس واضحة... ولن يكون فيها غالب ومغلوب طالما قد اقتنعنا بضرورة حتمية الوصول للقدرة التنافسية.. لأنها المفتاح والأسلوب لاختراق الحدود... وبالتالى فلابد لنا أن نخوض التجارب مع دول العالم المتقدم والأسواق الخارجية القادرة... طالما هى ستشارك فى التنمية وستؤهل اقتصادنا للعالمية... وتعطى الفرصة لأسواقنا للتفاعل مع هذه الأسواق الخارجية... خاصة وأن مصر حين قبلت

الدخول فى اتفاقية التعريفة والتجارة للجات كانت تؤمن بضرورة وحتمية الانطلاقة بالانتاجية... ذات المواصفات العالمية... التى تلتزم بنظام الجودة الشاملة... كما وأن عوامل التحدى الحقيقية لدينا هى مشاكلنا نحن الداخلية التى نحاول التخلص منها والتغلب عليها... بزيادة المعدل البطيءلنمو الناتج القومى والذى نسعى إلى زيادته... وبوضع حد أمام تزايد معدل النمو السكانى والانجاب... إلى غير ذلك من التحديات الداخلية التى لا حصر لها.

ثانياً: تحليل لبعض وجهات النظر الاقتصادية المصرية:

أن المدارس الاقتصادية تختلف فى وجهات النظر... فهناك من ينظر للأمور بنظرة تفاؤلية... وعلى الجانب الآخر توجد لدى البعض رؤى تشاؤمية... ترجع إلى التخوف والتحسب من الغزو الاقتصادي... أو الاحتلال الاقصادي... كما يرون... ومن خلال تحليلات سياسية لمواقف بعض الدول... بمقولة أن كل ما يدور من عروض أو أطروحات فى الوقت الحالي.. إنما يهدف إلى تغيير شكل الخريطة الجغرافية ورسم خريطة سياسية جديدة لمنطقة الشرق الأوسط... بما يضمن الحفاظ على المصالح الأمريكية.. وتحقيق التفوق لإسرائيل باعتبارها أهم حليف لأمريكا.. أما وإذا جاءت الأطروحة من خلال دول المجموعة الأوربية فسوف نجد من يقول أن مصر لا تملك ما تملكه دول هذه المجموعة من تكنولوجيا متقدمة وأسواق اقتصادية غنية... ولن تستطيع أن تنافسها أو نقف أمامها... وهنا لنا أن نتساءل... أين سنذهب إذن؟ وهل نقف وحدنا ونغلق كافة الأبواب؟ أم أنه كان من الاجدر وحتى التسليم بافتراض صحة هذه التصورات... أن ننتهز الفرصة من خلال اتفاقية الشراكة الأوربية... حتى نستطيع أن نحقق التوازن بين الهيمنة الأمريكية والسيطرة الإسرائيلية على اقتصاديات الشرق الأوسط.. خاصة وأن الاتحاد الأوربى الذى يعرض الشراكة... مع دول المنطقة.. هو عملاق اقتصادى وله توجه استراتيجي.. فى منطقة الشرق الأوسط... مبنى على بعد رؤية مستقبلية ويهدف إلى التعاون الاقتصادى وتبادل الاستفادة بين أسواق هذه المنطقة... وليس له أى أهداف أو طموحات سياسية... خاصة وأن مصر والواقع المصرى بثقله وموارده البشرية والمادية... وأسواقه الاقتصادية الكبيرة... لا يمكن تجاهله بأى حال من الأحوال... فضلا عن الاحساس الجديد بالاستقرار فى ظل السلام... الذى ستيم ترجمته إلى تنمية... تترجم إلى برامج ومشروعات.. أهمها ما يرتبط بعمليات شبكة النقل والمواصلات كى تقوم بربط المنطقة بهذ الدول كما كانت مرتبطة بها من قبل... أى قبل الحرب العالمية الثانية.. حيث كان قطار الشرق السريع يقلع من القاهرة حتى يصل إلى فلسطين وحلب وسوريا ولبنان وطرابلس الشرق حتى مدينة استامبول.

استشراف آفاق المستقبل وتحليل النتائج

ما من شك فى أن نتائج ما سبق سرده... من رؤى وفكر سيكون له أثر طيب وكبير على إجراء التنمية المتواصلة فى مصر...

وبالتالى فلابد لنا من أن نجنى ثمار السنوات الصعبة السابقة... خاصة ونحن ندرك جميعا أن المواطن المصرى قد تحمل الكثير خلال سنوات الاصلاح الاقتصادي... والتى ترتب عليها إعادة ترتيب أساسيات

الاقتصاد... بالإضافة إلى ما قامت وما زالت تقوم به الدولة من انجازات.

أولاً: الإنجازات التى تمت بالنسبة للبنية الأساسية التحتية والفوقية:

١ ـ استصلاح الأراضى واستزراعها وتمليكها للخريجين والمواطنين...

٢ ـ التوسع فى انشاء وإقامة المدن الجديدة والمجتمعات العمرانية..

٣ ـ انفاق مليارات الجنيهات فى تغيير شبكات الصرف الصحى على مستوى القاهرة والاسكندرية وباقى محافظات الجمهورية... وتغييرها ومدها إلى كافة المناطق.

٤ ـ مد وسائل النقل والمواصلات إلى كافة المناطق وتغطية شبكاتها على مستوى كافة المحافظات...

٥ ـ تشغيل مترو الانفاق الذى يعتبر انجازا حضاريا عملاقا بكافة المقاييس... خاصة بعد الانتهاء من المرحلتين الثانية والثالثة...

ثانياً: الإنجازات التى تمت بالنسبة لأصلاح المسار الاقتصادي:

١ ـ استقرار وضمان أسعار الصرف وتثبيت قيمة الجنيه المصرى أمام العملات الأخري... وحافظت على استقرارالسوق...

٢ ـ المحاولات الكبيرة لتخفيض معدلات التخضم كى يسود المناخ المالى المستقر والمتوازن..

٣ ـ الاهتمامات القائمة بشأن تعظيم الصادرات وتشجعيها... وتيسير وتسهيل التعاملات..

٤ ـ تشجيع القطاع الخاص باعتباره هو الركيزة الاساسية فى مرحلة الانطلاق بالانتاجية وتوسيع قاعدة العرض فى الاقتصاد..

٥ ـ توسيع قاعدة الملكية بقطاع الاعمال العام من خلال إجراءات التخصيصية..

٦ ـ المحاولات الجادة لتطوير التعليم... وتنظيم الأسرة... والاهتمام بالصحة العامة.

٧ ـ الاهتمام بالتوجه الكلى للتنمية باعتبارها هى المخرج الوحيد من عنق الزجاجة نحو الانطلاق لتحقيق أعلى المعدلات لنمو الناتج القومى أو المحلي... وأقل المعدلات للانجاب لأن تحجيم نسبة معدل الانجاب... يمثل ٥٠٪ من التنمية... ويحقق أعلى معدل للارتفاع بمتوسط دخل الفرد.. كما أنه يساعد على خفض معدلات الاستهلاك بنسبة كبيرة... تعتبر المنهة الحقيقى والسليم للتنمية المتواصلة... التى تضمن وتهيىء لمصرنا وللمواطن المصرى الحق فى الحياة الرغدة الآمنة الحرة... لأن تحقيق هذا الهدف وحده.. فيه قضاء على البطالة... وقضاء على الانحراف وقضاء على الإرهاب... وقضاء على الفقر.. وقضاء على التخلف الفكري... الخ.

ثالثاً: النتائج المتوقعة والتوجهات المطلوبة لهذه التنمية المتواصلة:

١ ـ من خلال التعامل مع هذه التكتلات الاقتصادية الاجنبية... فلا يجب أن ننظر إليها كتحديات.. ولكنها فرص عمل واستثمار أتيحت للاقتصاد المصرى كى يثبت وجوده... خاصة ونحن كنا ننادى بضرورة تعظيم

حجم الصادرات للأسواق الخارجية... فهاهى الأسواق الخارجية تفتح أمامنا كما فتحت أسواقنا نحن لاستقبال الواردات... وهذه التحديات لها وجهان... وجه مضيء... وهو ييسر لنا الحصول على الدعم المادى لتأهيل اقتصادنا وتطبيعه حتى يستطيع أن يتفاعل مع الاقتصاد العالمي... كما ييسر لها استيراد الخامات اللازمة للانتاج.. مع الاعفاء من نسب متدرجة على الجمارك... والذى يؤهلنا لتصنيع منتج مطابق لكافة المواصفات العالمية وذو جودة شاملة... حتى ننافس به فى الأسواق المحلية والخارجية... وهنا فسوف نكون قد حققنا القدرة التنافسية... وهو أمر فى غاية الأهمية بالنسبة لنا... وسوف يعتبر بداية للانطلاقة بالانتاجية...

٢ ـ مضاعفة الاستثمارات... وزيادة التدفقات المالية ومدى تأثيرها على تحقيق كافة المعدلات المطلوبة:

لأن كل جزئية من جزئيات التنمية لها حساباتها... وبالتالى فإننا لابد أن ندرك مستقبل القطاع الخاص من خلال هذه المشاركة والتعاون وأهمية الدور الذى سيقوم به وأثار ذلك على التنمية ومعدل الناتج المحلي... خاصة وأنه بالرغم من كافة التحديات التى تواجه التصدير..فإن لدينا شركات عملاقة مصرية حققت نجاحات فى الأسواق الخارجية.. وكلها تابعة للقطاع الخاص... ومنها شركات عملاقة تتمتع منتوجاتها بمواصفات نظام الجودة الشاملة وحصلت بالفعل على شهادات I S O.. الأمر الذى يدعونا إلى ضرورة دعم هذا القطاع.. وتوفير المناخ المناسب له باستمرار ضمان سعر صرف مستقر من خلال سياسات نقدية مستقرة... ورسوم وضرائب ملائمة مع منحة الاعفاءات الموائمة حتى نضمن زيادة فرض الاستثمار وحتى نضمن لهذا القطاع النمو المطرد الذى يشجعه على إعادة استثمار عوائد الاستثمار... مما يساعد على خلق فرص عمل جديدة وزيادتها للقضاء على مشكلة البطالة..

٣ ـ أهمية دور أجهزة الدولة والمؤسسات الاجتماعية الخاصة والعامة نحو المشكلة السكانية وجهودها للعمل على تخفيض معدلات النمو السكاني:

خاصة وأننا قد حققنا بالفعل بعض الايجابيات التى ساهمت فى تخفيض نسبة هذا المعدل... والتى تبشر بنتائج طيبة تساعد على تحقيق الخطة المستهدفة بخفض معدل الزيادة السكانية إلى ١,٥٥٪ فى عام ٢٠٠٤ وذلك ليصبح متوسط الزيادة السكانية خلال ال ١٠ سنوات القادمة أقل من ١,٧٥٪ مع تحقيق معدل نمو فى الناتج القومى بمتوسط ٦٪.. أى أكثر من أمثال معدل الزيادة السكانية يعنى ذلك الوصول بالناتج القومى سنة ٢٠٠٤ إلى ضعف حجمه سنة ١٩٩٤ للوصول به إلى ما يعادل حوالى ١٠٠ مليار سنة ٢٠٠٤... وبالقياس على ذلك فإننا لو اتبعنا هذه التنمية المتواصلة كأستراتيجية لاستطعنا ان نرتفع بهذا المعدل إلى ما يزيد عن ٩٪ حتى ٢٠١٢.. وحينئذ سوف ننتصر على هذه التحديات... ونصل إلى مستوى النمور الاقتصادية.

أساليب وآليات تحقيق هذه الآفاق والرؤية المستقبلية لاقتصاد مصر عام ٢٠١٢

أولاً: أستراجية التنمية:

ان استرتيجية تحقيق هذه الرؤية المستقبلية لكافة عناصر التنمية سوف تتركز فى الاعتماد على منظور واضح

محدد... ووضع معايير وأسس ثابتة لقياس حساباتنا أولا بأول حتى يتسنى الوقوف على ما حققناه من أهداف.. وذلك من خلال استراتيجية تهدف إلى زيادة القيمة المضافة... بالنسبة لكافة العناصر المختلفة التى يعتمد عليها الاقتصاد.. وفى كافة القطاعات الزراعية والانتاجية... وما يقوم عليها من صناعات... مع دفع عجلة القطاع الخاص والاهتمام به وتحريرها من كافة القيود بل ودعمه من جانب الدولة... حتى يتسنى لهذا القطاع أن ينطلق ويحقق الانتاجية العريضة التى تتميز بالجودة.. وتوافر المواصفات العالمية زات القدرة التنافسية التى يستطع من خلالها أن يقف أمام المعروض بالأسواق... من المنتج الاجنبى سواء بالداخل أم بالخارج... فى ضوء ما سبق أن ذكرنا.. مع التزام الدولة بتشجيع ودعم الصناعات الصغيرة والصناعات اليدوية HAND CRAFT وتنميتها سواء فى الحضر أو الريف... واستغلالها وعمل المعارض لتسويق منتجاتها... خاصة وأن مثل هذه المنتوجات أصبحت تلقى طلبا كبيرا بالخارج ولدى السياح... سواء تلك التى تنتجها جمعيات الأسر بسائر المحافظات المصرية... أو من خلال الجمعيات والمؤسسات الخاصة... كجمعيات المرأة أو الاسر بقرية كرداسة ونزلة السمان...المنتجة التى لاينقصها إلا التنظيم وأسلوب التسويق.. ولنا مثالا علمياً فى هذه الأسواق المحلية القائمة .. خاصة وأن هذه المشاريع تساعد على خلق الكوادر البشرية المدربة على الاعمال الحرفية الصغيرة وخلق فرص العمل الجديدة التى تستوعب جزء من البطالة فى الريف والحضر... وخلق التنمية الشاملة فى الريف.

ثانياً: كيفية تأهيل الاقتصاد المصرى وتحقيق التوازن:

تأهيل الاقتصاد المصرى والعمل على الاستفادة الكاملة من عملية التزواج الاقتصادى من خلال نظام فتح الاسواق حرية التجارة... وفتح الحدود... والاعفاء من الرسوم الجمركية فى ضوء ما ورد بالاتفاقيات المعروضة والجارى تنفيذها فى المستقبل القريب... والتى ستؤدى بطبيعة الحال إلى ضرورة التوجه نحو التصدير... كما ستفرض على قطاع التجارة من أصحاب رؤس الأموال والمستثمرين المصدرين الالتزام بالجودة بالنسبة للمنتج الذى سيتم تصديره بحيث يضارع ويتفوق على المعروض فى هذه الاسواق حتى يلقى الجاذبية والفرصة المتاحة لتصريفه وبالسعر الذى يتلائم بل يقل عن أسعار السوق الخارجي.. حتى يتسنى له المنافس.. خاصة وأن المناخ الاقتصادى العالمى أصبح لا هم له إلا تحرير التجارة... التى يترتب عليها فتح الاسواق... وهذا الأمر الذى يتلائم مع توجهنا السياسى الذى يهدف إلى تعظيم الصادرات... وكلاهما متلازمان بما يتطلب بالضرورة زيادة الانتاجية وتوسيع قاعدة العرض... مع رفع انتاجية العامل والتى تؤدى إلى رفع مستواه وزيادة أجره... وأمتصاص مشكلة البطالة... وزيادة الصادرات... وتحسين ميزان المدفوعات... نتيجة لزيادة تدفقات رأس المال للداخل مع زيادة تحويلات الارباح... خاصة فى ظل عمليات التجانس مع اقتصاديات الدول الأخرى التى سيترتب عليها تأهيل اقتصادياتنا وتشجيع رأس المال الاجنبى للدخول لمصر والعكس قائم كذلك...

ثالثاً: كيفية التغلب على المشاكل الصعوبات:

ومن المعلوم أنه لابد من التعرض لبعض المشاكل فى أول الأمر.. بشأن عملية التجانس الاقتصادى مع الدول

الأخري... وهو أمر وارد خاصة مع التفاوت الكبير القائم بين المؤشرات الاقتصادية لدينا... ومع باقى الدول الأخري... التى سيجرى التعامل معها فى ظل الاتفاقيات... وبالتالى فلا بد:

١ ـ ضرورة مواجهة هذا الأمر بكافة الاساليب والسبل... من حيث الاستفادة بالتكنولوجيا الخارجية... التى سنستوردها فى صورة خامات أو قطع غيار أو سلع وسيطة أو أى مكونات أجنبية... فلا بد أن تكن متقدمة بالفعل حتى لا يدفع لنا الشريك الاجنبى بتكنولوجيا متخلفة مضى عليها الزمان وولي..

٢ ـ وضع ضوابط وقيود للتحقق من هذه التكنية القادمة إلينا ومراقبتها حتى نستطيع أن نتفوق... من خلال صناعاتنا الوطنية التى سنعيد تصديرها لهذه الاسواق الخارجية أو سننافس بها فى أسواقتنا الداخلية... حتى تصبح مضاهية للصناعة الاجنبية ان لم تكن متفوقة عليها... فى الجودة وفى التغليف وفى المواصفات وفى السعر... بما يتلائم مع تحقيق رغبة العملاء... حتى يتحقق لنا التوازن والتكافؤ الاقتصادي...

٣ ـ لا بد أن نحافظ على تنمية كافة الجوانب الايجابية... التى تضمن الحفاظ على ايجابية ميزان المدفوعات المصرى وتوازنه... خاصة وأننا لن نستطيع أن نوقف أو نمنع الواردات إلينا... وبالتالى فلا بد أن نتخلص من كافة القيود التى تعوق وتعطل هذه المسيرة الاقتصادية..

٤ ـ لابد أن نضع أمام أعيننا التصور الصحيح لأوضاع الصناعة المصرية.. ونلتزم بضرورة تطويرها وتنميتها حتى تتوافر لها القدرة التنافسية... وحتى لا تقع تحت مغبة الانهيار إزاء فتح الاسواق وتحرير التجارة ورفع الحواجز والجمارك للدول الخارجية بما لديها من ميزات تنافسية كبيرة لمنتوجاتها... وحينئذ تصبح المواجهة غير متكافئة.

٥ ـ ضرورة التزام هذه الدول بتأهيل الاقتصاد المصررى وتطبيعه حتى يكون على نفس المستوى والتوازن مع الاقتصاد القادم... حتى يتسنى والاستفادة بالتكنولوجيا المتقمدمة القادمة إلينا... بما سيحقق الانطلاقة وتعظيم الانتاج القدرة على تعظيم الصادرات...

٦ ـ التزامنا بالقضاء على الروتين والبيروقراطية والإجراءات الادارية العقيمة والمعقدة التى تقف أمام اليات الانتاج والسوق والتصدير... سواء أكانت فى صورة قوانين...أو قرارات... أو ضرائب وجمارك... ورسوم.. الخ وذلك حتى يتسنى تقريب الفجوة بين السوق المصرى والسوق الخارجي... لخلق التوازن والتكافؤ المشار إليه.

رابعاً: تنمية كافة الموارد البشرية:

محاولة إلقاء الضوء على الكم الهائل من الطاقات البشرية المهدرة والتى تتزايد عاما بعد عام... وهى أمية خريجى نظام التعليم الفني.. بختلف أنواعه... سواء الصناعي... أم التجاري... قوافل من الخرجين بكم رهيب... دون ما خبرة أو صنعة أو حرفة مكتسبة.. وأمامنا العنيات الممثلة لهذه الظاهرة عن مستوى هؤلاء الخريجين... عند محاولة الاستفادة منهم فى مجالات العمل المختلفة التى تتفق مع تخصصاتهم... سواء فى

وحدات سوق العمل الحكومى أو القطاع العام أو قطاع الاعمال الخاص... الأمر الذى يتحتم معه... ضرورة تطوير هذه النوعية من التعليم... التركيز على الجانب العملى التدريبي... حتى يعطى ويوفر لسوق العمل الكوادر الفنية التى لا تحتاج إليها... وذلك حتى يمكن القضاء على هذ الآمية الحرفية والمهنية وخلق طاقات عاملة مدربة على مستوى صانع ماهر.

وبالإضافة إلى ما تقدم... فلا بد كذلك من الاهتمام بالتوسع فى انشاء المراكز التدريبية على مستوى كافة القطاعات الصناعية... سواء تلك التابعة للجهاز الحكومى كوزارة التربية والتعليم... أم للشئون الاجتماعية... أم لوزارة القوى العاملة والتدريب أو الادارة المحلية... أم تلك التابعة للمؤسسات الخاصة... حتى تساعد الكوادر المهنية المدربة... والمطلوب هو سرعة تحديد الخطوط الرئيسية للاستراتيجية العامة للتدريب والتعليم... بشكل يهدف إلى تنمية الموارد البشرية المتاحة وتحقيق أفضل عائد ممكن لها فى ضوء الاحتياجات الفعلية لسوق العمل فى الداخل والخارج.. و،الذى سيكون له أكبر أثر على زيادة القيمة المضافة بالإضافة إلى أنه سيكون أجر الدعامات التى تساعد فى القضاء على البطالة التحقيقيق والمقنعة..

خامساً: أصلاح الجهاز الإدارى والقضاء على المعوقات:

ان اصلاح الجهاز الدارى للدولة والقضاء على البيروقراطية.. يعتبر أهم استثمار اقتصادى يمثل ركنا أساسيا ف تنمية وخلق كوادر العمل والإدارة وهى تمثل المناخ الصحى لتخريج العامل المناسب... والمثل الصينى يقول اعطنى قاضيا صالحا وقانونا أعوج.. ولا تعطنى قانونا صالحا وقاضيا أعوج.. أما عن التعليم وسياسة ومتطلبات تطويره فإنه أمر يعتبر فى غاية الأهمية... ونؤكد على ضرورة الاهتمام بتحقيق هذا التطوير العلمى والتعليمي... لأنه يمثل مستقبل مصر والمصريين... ولابد أن يتلائم مع حضارة مصر والمصريين... كما أنه يعتبر المحور الأساسى فى التنمية خاصة وأنه لدينا فى هذا المجال موسوعات واراء واسعة قدمت من خلال المجالس المتخصصة ونود أن نرى النبود فى هذه الاونة التى فى أشد الحاجة إليها... للتنمية الشاملة المتواصلة..

سادساً: البطالة وضرورة تدخل الدولة:

لا يجب أن نتناسى بأن الشباب المؤهل العاطل أخطر من أى عامل آخر.. لأنه يمثل قنبلة موقوتة.. وهو الأخيرة الحية التى يتخذها ضد مصرر مروجى الانحراف الذهنى والفكرى والارهابي... حيث أن البطالة هى الفة الاساسية والسبب الرئيسى لهذا الجنوح والتطرف... الذى ينسب فسه إلى الإسلام.. والإسلام منه براء...

ولو نظرنا إلى مؤشرات البطالة خلال العام الماضي.. فإننا سنجد ان اجمالى عدد الرغبين فى العمل ولم يحصلوا على عمل وقيدوا اسماؤهم طالبين فرص عمل بلغ ١,٤١٢,٠٠٠ أى مليون وربعمائة واثنى عشر الفا من حملة المؤهلات.. بالإضافة إلى نحو ٢٠٠,٠٠٠ مائتى الف من غير المؤهلين.. علما بأن اجمالى عدد المواطنين فى سن العمل يبلغ ١٦,١ مليون مواطن... ومن ذلك يتضح أن نسبة التعطل تعادل ١٠٪... وهذا الأمر يمثل مشكلة كبيرة.

ولا بد من وضع الحلول الكافية لتحجيمها والقضاء عليها تدريجيا لأنها كما سبق أن ذكرنا تمثل القنبلة الموقوتة... وحقا أن الدولة من خلال انجازاتها الضخمة العملاقة... والتى شملت الانتهاء من مشاكل البنية الاساسية التحتية والبنية الاساسية الفوقية...والتى ما زالت تعمل على تدعيمها... فإنها لن تعجز عن.. وضع العلاج.. الذى يتلخص فى تحقيق كافة عوامل التنمية الشاملة...

ومن خلال التصور السابق ايضاحه بالنسبة للرؤية المستقبلية للاقتصاد ومن حيث التوسع فى الانتاجية والانطلاق للوصول إلى مستوى دول النمو الاقتصادية بتحقيق معدلات المو العالية... وتخفيض معدل الانجاب... فإنه سوف يتم خلق فرص عمل مناسبة بما سيقضى تدريجيا على هذه المشكلة الخطيرة.

وإن كانت هناك حلول فعلية قد تمت بالفعل مثل تجربة الصندوق الاجتماعي... إلا أنها ليست الحل الوحيد... لأنها لا تفي... لأنه بالرغم من مضى أكثر من أربع سنوات... فرن المشكلة ما زالت تحبو... وحقيقة الأمر فإن حلها الجزري... لن يكون إلا من خلال الانطلاقة بالانتاجية والتى سيتحمل مسئوليتها القطاع الخاص... باعتباره هو الأمل نحو تحقيق هذه الانتاجية... كما يجب أن تعمل الدولة جاهدة على إعادة رسم خريطة مصر وفتح الأبواب أمام الشباب للانطلاق نحو التنمية الجديدة فى المحافظات النائية والمتطرفة... والمدن والمجتمعات العمرانية الجديدة فى سيناء والصعيد والتى وحدها تستوعب مالا يقل عن ٣ مليون نسمة... خاصة وأن الدولة تبذل جهودا كبيرة لاستصلاح مساحات كبيرة من الأراضي.. فى هذه المناطق... ولا بد أن تكون الأولوية هنا لتمليكها إلى هذا الشباب من المؤهلين والخريجين... هذا بالإضافة إلى الاستفادة من تصدير هذه العمالة... خاصة وقد فتحت الحدود أمام كافة عناصر الاقتصاد... وأعتقد أن أهم هذه العناصر هو عنصر العمل... وبالتالى فلا بد أن تشمل هذه الاتفاقيات التى تكلمنا عنها مبدأ حرية انتقال العمالة... حتى يساعد ذلك على تحقيق فرص عمل... لدى دول هذه الاسواق... خاصة بالنسبة لدول مؤتمر عمان الشرق الأوسط... حيث تشمل بعضا من الدل العبية الغنية... كما أننا من خلال دخولنا فى هذه الأسواق التجارية سوف تتوافر داخل مصر الفرص المناسبة والملائمة لاستيعاب العمالة المدربة لتلبية احتياجات سوق العمل ومواجهة عصر المعرفة والتكنولوجيا والمعلومات وما سيترتب عليه من ضرورة الاستفادة من انتقال التكنولوجيا الغربية إلينا..

سابعاً: الاهتمام بإدارة البيئة:

ضرورة التأكيد على حماية المواطن من التلوث البيئي... والبدأ فى الاهتمام بإجراءات المحافظة على البيئة من أجل تحقيق السلامة الاقتصادية وأمن وسلامة الأفراد والرعاية الصحية والإنسانية التى تضمن الرفاهية للمواطن وتحقيق جودة الحياة واحترام الإنسان... خاصة وقد ظهرت بوادر طيبة فى هذا المجال كمشروعات انتاج البنزين الخالى من الرصاص مع تشغيل المركبات بالغاز الطبيعى وتحريم إلقاء النفايات الخاصة بالمصانع فى نهر النيل... وجميعها إجراءات تتلائم مع ما جاء بالاتفاقيات المعروضة... خاصة بالنسبة لاتفاقية الشراكة الأوربية... وبالتأكيد فسوف يكون لها أثر ايجابى لتخفيض معدلات التلوث البيئي... كما يتطلب هذا لأمر ضرورة العمل الجاد على التخلص من النفايات والمخلفات حتى نستطيع أن نلحق بركب هذه الدول

ولا بد من وضع الحلول الكافية لتحجيمها والقضاء عليها تدريجيا لأنها كما سبق أن ذكرنا تمثل القنبلة الموقوتة... وحقا أن الدولة من خلال انجازاتها الضخمة العملاقة... والتى شملت الانتهاء من مشاكل البنية الاساسيةة التحتية والبنية الاساسية الفوقية...والتى ما زالت تعمل على تدعيمها... فإنها لن تعجز عن.. وضع العلاج.. الذى يتلخص فى تحقيق كافة عوامل التنمية الشاملة...

ومن خلال التصور السابق ايضاحه بالنسبة للرؤية المستقبلية للاقتصاد ومن حيث التوسع فى الانتاجية والانطلاق للوصول إلى مستوى دول النمو الاقتصادية بتحقيق معدلات المو العالية... وتخفيض معدل الانجاب... فإنه سوف يتم خلق فرص عمل مناسبة بما سيقضى تدريجيا على هذه المشكلة الخطيرة.

وإن كانت هناك حلول فعلية قد تمت بالفعل مثل تجربة الصندوق الاجتماعي... إلا أنها ليست الحل الوحيد... لأنها لا تفي... لأنه بالرغم من مضى أكثر من أربع سنوات... فرن المشكلة ما زالت تحبو... وحقيقة الأمر فإن حلها الجزري... لن يكون إلا من خلال الانطلاقة بالانتاجية والتى سيتحمل مسئوليتها القطاع الخاص... باعتباره هو الأمل نحو تحقيق هذه الانتاجية... كما يجب أن تعمل الدولة جاهدة على إعادة رسم خريطة مصر وفتح الأبواب أمام الشباب للانطلاق نحو التنمية الجديدة فى المحافظات النائية والمتطرفة... والمدن والمجتمعات العمرانية الجديدة فى سيناء والصعيد والتى وحدها تستوعب مالا يقل عن ٣ مليون نسمة... خاصة وأن الدولة تبذل جهودا كبيرة لاستصلاح مساحات كبيرة من الأراضي.. فى هذه المناطق... ولا بد أن تكون الأولوية هنا لتمليكها إلى هذا الشباب من المؤهلين والخريجين... هذا بالإضافة إلى الاستفادة من تصدير هذه العمالة... خاصة وقد فتحت الحدود أمام كافة عناصر الاقتصاد... وأعتقد أن أهم هذه العناصر هو عنصر العمل... وبالتالى فلا بد أن تشمل هذه الاتفاقيات التى تكلمنا عنها مبدأ حرية انتقال العمالة... حتى يساعد ذلك على تحقيق فرص عمل... لدى دول هذه الاسواق... خاصة بالنسبة لدول مؤتمر عمان الشرق الأوسط... حيث تشمل بعضا من الدل العبية الغنية... كما أننا من خلال دخولنا فى هذه الأسواق التجارية سوف تتوافر داخل مصر الفرص المناسبة والملائمة لاستيعاب العمالة المدربة لتلبية احتياجات سوق العمل ومواجهة عصر المعرفة والتكنولوجيا والمعلومات وما سيترتب عليه من ضرورة الاستفادة من انتقال التكنولوجيا الغربية إلينا..

سابعاً: الاهتمام بإدارة البيئة:

ضرورة التأكيد على حماية المواطن من التلوث البيئي... والبدأ فى الاهتمام بإجراءات المحافظة على البيئة من أجل تحقيق السلامة الاقتصادية وأمن وسلامة الأفراد والرعاية الصحية والإنسانية التى تضمن الرفاهية للمواطن وتحقيق جودة الحياة واحترام الإنسان... خاصة وقد ظهرت بوادر طيبة فى هذا المجال كمشروعات انتاج البنزين الخالى من الرصاص مع تشغيل المركبات بالغاز الطبيعى وتحريم إلقاء النفايات الخاصة بالمصانع فى نهر النيل... وجميعها إجراءات تتلائم مع ما جاء بالاتفاقيات المعروضة... خاصة بالنسبة لاتفاقية الشراكة الأوربية... وبالتأكيد فسوف يكون لها أثر ايجابى لتخفيض معدلات التلوث البيئي... كما يتطلب هذا لآمر ضرورة العمل الجاد على التخلص من النفايات والمخلفات حتى نستطيع أن نلحق بركب هذه الدول

المتحضرة... التى بدأت تعرض أفكارا متقدمة للحد من التلوث وزيادة كفاءة استخدام الطاقة... خاصة وأن الدول الأوربية اليت لحقت بركب الحضارة... ووصلت إلى تطبيق المواصفات القياسية الخاصة بالجودة وحققت الاستفادة من دروس الآيزو ٩٠٠٠ ـ ISO 9000 الخاصة بتطبيق نظام الجودة الشاملة قد بدأت الآن فى البحث والوصول بالعفل إلى مستوى جديد يتعلق بالمواصفات القياسية الخاصة بالبيئة وذلك فى ظل نظام آيزو جديد يطلق عليه ISO 14000أيزو ١٤٠٠٠ ويهدف إلى الاهتمام بالشئون البيئية... شأنها شأن أيزو ٩٠٠٠ التى تهتم بالجودة الشاملة للمنتج الصناعى والتى تم تطبيقها حاليا فى أكثر من ٩٠ دولة فى العالم والتى منها جمهورية مصر العربية... الأمر الذى يؤكد قدرتنا للوصول وقدرتنا على اللحاق بركب التقدم...

ثامناً: دور المحليات والمحافظين خلال المرحلة القادمة:

لابد أن تخرج عن اطارها الحالى التقليدي... لأن خطط التنمية الشاملة المزمع تنفيذها كى نغطيكافة محاور التنمية فى مصر والتى ستجرى فى تنفيذ عدد من المشروعات القمية الكبري... تتطلب تأهيلا جديدا من الكفايات البشرية الناجحة والمشهود لها بالكفاءة والجدية فى العمل... من غرار هؤلاء العمالقة الذين قاموا ببناء السد العالي... وتحويل مجرى النيل... وانشاء بحيرة ناصر... وعلى غرار هؤلاء المهندسين المغاوير... الذين حطموا خط بارليف... وحققوا الأمل فى العبور... ونصر ٦ أكتوبر... لأن تنفيذ خطط التنمى الشاملة فى محافظات الصعيد وفى محور تنمية سيناء ومد ترعة السلام إلى وسط سيناء ومحور تطوير الساحل الشمالى غرب الاسكندرية ومحور البحر الاحمر... والمحور الجنوبى من شلاتين وحلايب حتى بحيرة ناصر ومنطقة شرق العوينات.. فى حاجة ماسة إلى كوادر أخرى طموحة أمنية تقوى على معايشة الصحراء وتنميتها وتحويلها إلى مناطق عمرانية... انتاجية وآهلة... خاصة وأن منطقة سيناء وحدها سوف تستوعب أكثر من ٣ مليون مواطن..

حقاً أنها مهمة صعبة وخطة طموحة تحتاج إلى جهد ومثابرة وتمويل... ولكن مصر والمصريين بسواعدهم لابد أن يعيشوها... حتى نستطيع أن نجنى ثمارها ونحقق طموحاتنا التى ستعيد إلى مصر أمجادها.. بعد أن تتحقق التنمية الشاملة فى كافة هذه المحاور. والتى سوف تتفتح على العالم الخارجى شمالا وجنوبا.. وتحقق الأمل فى الانتاجية الزراعية والصناعية... خاصة بالنسبة لمنطقة سيناء وتنميتها بعد مد ترعة السلام إلى وسطها والتى تستهدف خلق مجتمع صناعى زراعى عمرانى داخل سيناء... حيث أنه من المتوقع استصلاح اكثر من ٦٠٠ الف فدان فى سهل الطنية بالإضافة إلى حوالى ١٦٠ الف فدان مزروعة بالفعل... على مياه الامطار... هذا بالإضافة إلى مساهمة هذا التنمية فى توفير المحاصيل الزراعية للسوق المحلى والتصدير وما سيترتب عليها من تخفيض أسعار أراضى الصناعة.. وتحقيق المنافسة بالسماح للقطاع الخاص المصى بإقامة مدن صناعية جديدة... على أن تقدم له الدولة الأراضى الصحراوية بها أسعار رمزية وكذلك البنية الاساسية التحتية... ومد الطرق والمواصلات... من خلال هذا المشروع القومى لتنمية شبه جزيرة سيناء.... فى ضوء ما نادى به السيد الرئيس فى خطابه بتاريخ ١٩٩٤/١١/١٢بدمج هذه المنطقة فى الكيان الأم... وإقامة بنية أساسية عصرية تصلح للتنمية بالإضافة إلى العمران البشرى بالإضافة إلى عناصر ربط قوية واتصالات ومواصلات

بالوادى ودول العالم.. وبذلك تصبح منطقة مثالية لجذب رؤوس الأموال والاستثمارات ومركز واقعى للشرق أوسط الجديد... هذا ولا يفوتنا هنا أن نتعرض إلى موضوع طرح أنشاء كوبرى علوى جديد فوق قناة السويس... وما سيترتب على من كفاءة قناة السويس بعد ألغاء العبارات والمعديات التى تؤثر على حركة الملاحة.

تاسعاً: دور النشاط السياحى وأهميته فى خلق التنمية:

لابد من وضع خطة دقيقة لتنشيط عنصر الطلب على السياحة وتحفيزه...بما يضمن ترويج لفرض الاستثمار التنمية لمناطقنا السياحية القديمة والجديدة.. وتنفيذ الحملات الدعائية والاعلانية المكثفة من خلال وسائل الاعلام المختلفة المحلية والخارجية... مثل شبكات التلفزيون ومن خلال بث الاقمار الصناعية... بالإضافة إلى الوسائل التقليدية الاخري... كالصحف والمجلات والدوريات الداخلية والخارجية... ومن خلال ذلك يتحق العائد التنموى لهذا النشاط... الذى يساعد على زيادة الدخل غير المنظور وعلى خلق الرواج بالسوق الاقتصادى حيث لدينا الهياكل الاساسية للسياحة من آثار... ومناطق جذب سياجي. حيث تتمتع مصر بقاعدة عرض سياحى كبيرة.

يمكن أن تستغل فى جذب السياحة... كما لدينا كافة الخدمات السياحية من شواطيء ومصايف... ومشاتي.. ومناطق سياحية ممتدة من الساحل الشمالى إلى جنوب الوادي... بالاضافة إلى منطقة شمال سيناء وطابا والبحر الاحمر والغردقة ومناطق الصعيد والفنادق الفاخرة والعائمات العملاقة... وتحتاج إلى جهود فعالة لعملية الجذب السياحي... ويمكن أن تحقق طفرة كبيرة فى النمو الاقتصادي... من خلال هذا النشاط السياحي... حيث أن الطلب عليه فعال.. خصوصا خلال هذه الآونة التى ستشاهد تطورا كبيرا بعد فتح الاسواق الخارجية وسوف نحقق اكثر من المستهدف من خلال هذا العنصر غير المنظور لو تم الاهتمام بغير الانماط التقليدية... كسياحة المؤتمرات.. وسياحة العلاج للاستشفاء.. وسياحة المنتجعات.. وسياحة الصحارى بما يحقق عائد اكثر من ١٠ مليار دولار سنويا.. وسوف يتصاعد هذا العائد عاما بعد عام..

عاشراً: أهمية العلاقات الخارجية الاقتصادية بالنسبة للتنمية:

أن سياسة التحرر الاقتصادي... وفتح الأسواق بلا حدود وبلا قيود... من أهم أهدافها.. تحرير التجارة وتكثيف الصادرات... كما أنها تساعد على التعاون الفعال لتحقيق التكامل الاقتصادى سواء أكانت هذ العلاقات فى صورة اتفاقيات اقتصادية ثنائية أو متعددة الاطراف وفى ضوء هذه الرؤية... فلا بد لنا أن نمد يد التعاون ونعمل على تكثيف هذه العلاقات والاتفاقيات.. التى ستتوجه إلى ضرورة تحقيق التنمية الشاملة وزيادة الانتاجية وتعظيم الصادرارت... فى ضوء..

١ ـ أتفاقية الشراكة الأوروبية:

فى ضوء ما جاء باتفاقية الشراكة التى تم طرحها..فإن العائد التنموى الذى سوف يتحقق لمصر نتيجة تطبيقها يمثل: ـ

(أ) أعفاء الصادررات والواردات من وإلى دول الاتحاد الأوربى من الجمارك تدريجيا مع فتح الباب أمام الواردات المصرية والمعاملة بالمثل.. ومنح اعفاءات تدريجية من الرسوم الجمركية على مدى ١٢ عاما تمهيدا لتأهيل الاقتصاد المصرى للتفاعل مع دول السوق الأوربى وتحقيق التكامل.

(ب) تخصيص مساعدات مادية لدول المنطقة تقدر بـ ٦ مليار أيكو (وحدة النقد لدول الاتحاد الأوربى والايكو يعادل ١,٣ دولار)... وهى دول جنوب البحر الابيض المتوسط وعددها ١٢ دولة... ومن المتوقع أن يكون نصيب مصر من هذه المنح ٢ مليار دولار كمنح لا ترد بالاضافة إلى ٢ مليار دولار قروض لتأهيل وتنمية السوق الاقتصادى المصري.

٢ ـ مؤتمر عمان وأهم ايجابياته:

(أ) اشتراك مصر فى عمل خطوط سكة حديد وطرق ومد شبكة مواصلات.. على مراحل... وستنتهى إلى إقامة مشروع عملاق يربط البحر الابيض بالبحر الاحمر.

(ب) الاتجاه إلى تحقيق التعاون الفعال للوصول للتكامل الاقتصادى والتنمية الحقيقية لدول المنطقة وذلك من خلال كافة القطاعات الداخلية... سواء حكومة أو قطاع عام أو قطاع خاص أو قطاع اعمال عام مما يتيح للقطاع الخاص فرصة عقد الصفقات والتعاملات فى هذه الاسواق مما يساعد على زيادة التدفقات المالية لمصر.

(جـ) استكمال البنية بعد الاساسية اللازمة لهذا التعاون مع تحقيق دفعة لانتقال العمالة واستثمار البنية البشرية لدى دول المنطقة.. وذلك تلبية لاحتياجات سوق العمل ومواجهة عصر المعرفة والمعلومات والتكنولوجيا.. وما سيترتب على ذلك من امتصاص جزء من البطالة.

(د) ما أنتهى إليه المؤتمر بالاجماع بالنسبة لاقامته آلية التعاون الاقليمى الرئيسية وهى بنك التنمية الاقليمى بالقاهرة برأسمال ٥ مليار دولار... وعلى أن يتم من خلال هذا البنك جميع الحوارات الخاصة بسياسة التعاون الاقليمي...

(هـ) أعتبار القاهرة مقرا لمنظمة السياحة لشررق البحر الابيض ولاشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

(و) الموافقة على إقامة منطقة حرةة بين دول مجموعة طابا... مما يعطى لمصر فرصة الريادة والقيادة... علما بأن هذه المنطقة ستضم أمريكا والاردن وفلسطين وإسرائيل ومصر... وبالتالى فسوف يتحقق لنا نفس المزايا التى تحصل عيها إسرائيل من حيث النفاذ إلى الاسواق الامريكية... كما سيتحقق ازالة كافة القيودالإسرائيلية المفروضة على السلطة الفلسطينية فى تعاملاتها التجارية المصرية والدولية... وهو أمر فى غاية الأهمية.

(حـ) إقامة المشروعات الكبرى التى ترتبط بسيادة الدولة... وبالتالى فمن حق مصر أن تقوم بتنفيذ مشروع إقامة الكوبرى فوق قناة السويس وإقامة شبكة تربط الشرق بالغرب والسماح للمستثمرين بإقامة مشروعات صخمة.

(ط) إقامة مشروعات بمعرفة صندوق التنمية الامريكى فى فلسطين ومصر والاردن برأسمال ٥٠٠ مليون دولار.

(ي) دراسة انشاء صندوق اقليمى تحت اشراف البنك الدولى للتعمير فى مدينة القاهرة يعمل على مساندة الترتيبات الاقليمية العاجلة... على أن يتحول فيما بعد إلى الالية الانتمانية.

النبد الحادى عشر: مستقبل الصادرات المصرية بعد فتح الاسواق... وتحرير التجارة:

١ ـ من الواضح أن الصادرات المصرية سوف تشهد تغيرات ايجابية كبيرة... خاصة وأن هناك تطور ملموس فى بدأ تجويد المنتجات لتواكب التوجه التصديرى التنافسى خاصة بعد تلاشى بعد المسافات بين البلاد... حيث أصبح العالم سوقا شبه واحد فى ظل نظام الجات... بالاضافة إلى ما وفرته نتائج الاصلاح الاقتصادى بما وفره من بنية أساسية فى كافة الحالات.... والتى مهدت الطريق أمام المصدرين ليعملوا فى مناخ ملائم.

٢ ـ فى ظل اهتمام القيادة السياسية بالتوجه التصديرى فقد اتخذت اجراءات فى سبيل تهيئة المناخ الجيد للتصدير... وتشجيع المصدرين من خلال منح قروض ميسرة للصادرات بالنسبة لبعض المنتوجات المصرية بمعدلات فائدة معقولة... بالاضافة إلى تخفيض عمولات البنوك ومصاريفه بانسبةة للصفقات التصديرية.

٣ ـ النتائج التى تحققت نتيجة الاهتمام بإقامة المعارض التى تساعد على تشجيع التصدير بما أتاح لرجال الاعمال والمستوردين فى مختلف الاسواق الخارجية التعرف على التطور الذى تشهده الصناعة المصرية... والفرص التصديرية المتاحة كما وأن اشتراك مصر فى المعارض الخارجية كان له اكبر الاثر فى جذب المستوردين.. ودفع العملية التصديرية.

٤ ـ لقد كان لقرار السيد/ الرئيس بشأن تشكيل لجنة خاصة بالصادرات يتولى رئاستها معنى كبير لتحفيز المسئولين على الاهتمام بتعظيم الصادرات وتطويرها.

٥ ـ وجود نماذج مصرية مشجعة من بعض رجال الاعمال المصريين الذين طرقوا باب التصدير بالاضافة إلى اشتراكهم مع شركات أوربية... فى مشروعات لانتاج الكابلات وشاشات التليفزيون وشركات تجميع السيارات العالمية فى مصر.. مما يؤكد نجاح المصريين وانطلاقاتهم فى غزو السوق العالمى واختراقه اعتمادا على كفاءتهم وجودة انتاجهم.

٦ ـ وجود تحركات مصرية هامة لجذب الاستثمارات الاجنبية بين مجموعات دول متعددة... وقد أسفرت عن برنامج عمل بالفعل بين مصر وكندا يهدف إلى تعزيز برنامج الصادرات المصرية إلى ما يعادل ١٠ مليار دولار سنويا.. وتطوير نظم الإدارة والتكنولوجيا.. وتحرك آخر إلى المانيا برئاسة وزير الصناعة المصرية... حيث تم الاتفاق خلاله مع شركة مرسيدس لبدء انتاج وتصنيع اللوارى فى مصر... الأمر الذى يؤكد ان هناك تعيراً واضحاً فى استراتيجية سياسة مصر الصناعية.

البند الثانى عش: سياسات التخصيصية وأهميتها:

أن سياسة تحرير التجارة وفتح الاسواق... تعنى رفع كافة القيود عن الاقتصاد... باعتبار أن مناخ الاقتصاد الحر... هو المناخ السائد للتعامل من اليات اسوق.. ولا يقبل فرض أية تدخلات أو توجيهات مقيدة... سواء أكانت سعرية أم غيرها... تمشياً ع قاعدة دعه يعمل.. دعه يمر LAISSEZ FAIRE, LAISSEZ PASSEE وذلك لضمان التخلص من عيوب البيروقراطية... ومشاكل الروتين... والتى ينجم عنها هروب رأس المال... وعزوف الاستثمار... ولعل تجربتنا فى تطبيق هذه السياسة... بدأت فى وقتها الملائم.. من خلال برنامج الاصلاح الاقتصادي... حيث صدر القانون ٢٠٣ لسنة ٩١... الذى قضى بإلغاء شركات القطاع العام... وتتبعيها لشركات قابضة... بما يهدف إلى رفع يد الدولة عنها تدريجياً... حيت يتم خصصتها بالكامل... وتحريرها من وصاية الدولة... واعتبارها ضمن أشخاص القانون الخاص... وهو الأمر الذى كان له أكبر الأثر فى تغيير مسار كثير من هذه الشركات وانطلاقها بعد تصحيح مسارها... وهياكلها التمويلية.. بالنسبة للشركات المتعثرة... وترشيد عناصر التكلفة بها وتحويلها بالفعل إلى شركات رابحة... وذلك من خلال اسلوب وضع السياسة العامة لها... وتغيير سياسة الإدارة.. وحتى لو قيل بأن هذه التجربة تتسم ببعض البطء... فإننا لا يجب أن ننسى أنها كانت تجربة يترتب عليها تغيير مسار نظام اقتصادي.. ولا بد أن نتعامل معها من خلال سياسة متانية ووفق دراسة سليمة... حتى لا يحدث ما لا يحمد عقباه... خاصة وأن هذه الشركات تمثل ركناً أساسياً فى الاقتصاد بكيانها الكبير وعمالتها الضخمة... كما وأن الخصخصة لا تعنى إجراء مزاد عام للبيع... ولكنها تتطلب جهداً ودراسة لكل شركة وتقييم كامل لأصولها الثابتة والمتداولة وتحديد القيمة السوقية لها وصافى حقوق الملكية... ومركزها المالى وهل تحتاج إلى تدعيم أو أصلاح هياكل تمويليه!!... وذلك حتى تضمن الدولة التخلص منها بأسعارها الحقيقية... كما وأنه من غير المقبول أو المعقول أن يقبل المستثمرون على شراء وحدات أنتاجية ليست على المستوى المطلوب... الأمر الذى أسفر عن اصلاح كثير من هذه الشركات وشحع الدولج على أتباع اسلوب وسياسة توسيع قاعدة الملكية... قبل طرح أسهم الشركات فى صورة ودائع أوسندات.. الخ... الأمر الذى شجع العمال ف هذه الشركات إلى أشهار وتسجيل اتحادات للمساهمين... حتى يساهموا ويشاركوا فى ملكية شركاتهم التى يعملون فيها... خاصة وبعد أن وافقت القيادة السياسية على منحهم ميزات بأعتبارهم أعضاء فى هذه الاتحادات... وهى تتمثل فى تخصيص نسبة ١٠٪ من أسهم الشركة لهؤلاء العاملين اعضاء الاتحاد بسعر يقل نبسبة ٢٠٪ عن سعر السهم بالبورصة... ويتم سداد القيمة بالتقسيط على ١٠ سنوات... هذا وكان من نتيجة هذه السياسة التحررية فى الإداراة... ان حققت شركات هذه القطاع ارباحا خلال هذه السنة المالية ٩٥/٩٤ بغت مليار وستمائة واربعون مليون من الجنيهات (١,٦٤٠,٠٠٠,٠٠٠)جنيها... الأمر الذى يضمن لأسهمها الجاذبية ف السوق عند عرضها لاكتتاب فى البورصة... هذا وفى ضوء سياسة التحرر الاقتصادى التى نصبو إليها... خاصة بعد فتح الأسواق الخارجية... وتشجيع الاستثمار... وجذب رأس المال الأجنبي... فإنه قد أن الآوان لمزيد من التخصيصية...

والتوسع فى تطبيقاتها... حتى وأن شملت بعض المرافق العامة التى تديرها الدولة... حتى نضمن إدارتها بالاسلوب المتحضر الذى يساعد على تنميتها... لا فرق فى ذلك بين قطاع خاص وغيره... وأمامنا مشروع عملاق متحضر يدار باسلوب متقدم... وهومشروع مترو الانفاق.. فكم نود ونأمل أن تصبح كافة مرافقنا العامة مثله... ونحولها إلى مؤسسات خاصة... حتى نضمن إدارتها بهذا الاسلوب الرفيع.

العائد التنموي فى ضوء كافة الرؤي المعروضة

وتحليلات النتائج

فى ضوء الرؤى الموضحة لكافة المحاور الاقتصادية السابق التعرض لها.. فإن كافة الأهداف العامة المطلوبة... سوف تتحقق... نتيجة لتحقيق الانطلاقة الانتاجية المستهدفة لمضاعفة الناتج السنوي... وزيادة الاستثمار ليصل إلى ٤٠٪ من الناتج القومي... كما وأنه من المتوقع زيادة مساهمات القطاع الخاص فى التنمية فى ضوء العروض الخارجية المطروحة والتعاون الخارجى وأثره ومشروعات التكامل الاقتصادي... فى ظل تخفيض معدل الزيادة السكانية وتحجيم الباطلة... واتباع استراتيجية العمل على زيادة القيمة المضافة فى كافة المجالات الاستثمارية... سواء البشرية أم الانتاجية.. أم الزراعية... والاهتمام بتكنولوجيا المعلومات والاستفادة من التكنية العالمية القادمة إلينا.. وتطوير الانتاج.. وتطبيق نظام الجودة الشاملة.. وتعظيم الصادرات من خلال تحرير التجارة... وزيادتها عن الواردات لتحسين ميزان المدفوعات وتطوير نظام التعليم.. والتدريب المهني... وتوفير البيئة الملائمة للاستثمار...

كل هده التفاعلات سوف يكون لها أثرا كبيرا وواضحا فى زيادة معدل الاستثمار ليصل إلى ٤٠٪ من الناتج القومي... بما يحقق نمو الناتج المحلى بمعدل متوسط ٩٪ حتى عام ٢٠١٢... بالإضافة إلى زيادة معدل نسبة متوسط دخل الفرد السنوى إلى ما يربو عن ٣٠٠... بما سيضمن الوصول إلى مرحلة الانطلاق فى التخطيط الاقتصادى من خلال مجتمع تسوده الرفاهية ويضمن التكافل الاجتماعى الكامل داخل بيئة نظيفة هادئة تسودها الديموقراطية والحرية والعدالة بإذن الله... «وإن ينصركم الله فلا غالب لكم»... صدق الله العظيم.